ورقة عمل بعنوان

"إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي: مدخل مبتكر لتعزيز التنمية المحلية المستدامة"

إعداد

أ.د: محمود علي عطية بالي

أستاذ تنظيم المجتمع

وكيل المعهد العالي للخدمة الاجتماعية- كفر الشيخ

مستخلص:

تشهد أنماط التكافل الاجتماعي التقليدية في المجتمعات المحلية قصورًا ملحوظًا يتمثل في محدودية القدرة على التشخيص الدقيق للاحتياجات، وبطء الاستجابة للمستجدات، وضعف الشفافية في إدارة الموارد، وهو ما يقلل من فعاليتها في دعم مسارات التنمية المحلية المستدامة. وفي سياق التحولات الرقمية المتسارعة عالميًا، تبرز الحاجة إلى تبني إستراتيجية تكافل اجتماعي رقمي تعتمد على المنصات الإلكترونية الذكية لتعزيز كفاءة إدارة الموارد، وتوسيع نطاق المشاركة المجتمعية، وخفض التكاليف التشغيلية.

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة إطار منهجي لتصميم وتفعيل إستراتيجية تكافل اجتماعي رقمي على مستوى القرى والأحياء، من خلال تحليل خصائص هذا النموذج ومتطلباته، واستقصاء الأطر المؤسسية والقانونية والأخلاقية الداعمة، واقتراح مؤشرات أداء كمية ونوعية لقياس أثره على التنمية المحلية المستدامة. أظهرت النتائج أن نجاح هذه الإستراتيجية مشروط بتوفير بنية تحتية رقمية متقدمة، وإطار تشريعي وتنظيمي متكامل، وبرامج تدريبية متخصصة للأخصائيين الاجتماعيين والقيادات المحلية، إلى جانب بناء شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما أبرزت الدراسة الدور المحوري للأخصائي الاجتماعي في بناء القدرات الرقمية للمجتمعات المحلية وضمان تكامل البعد الاجتماعي مع الابتكارات التقنية.

الكلمات المفتاحية:

التكافل الاجتماعي الرقمي – التنمية المحلية المستدامة – التحول الرقمي – الاستدامة

Abstract:

Traditional forms of social solidarity within local communities exhibit persistent structural limitations, including insufficient capacity to accurately diagnose community needs, slow responsiveness to emerging challenges, and limited transparency in resource allocation. These weaknesses diminish their ability to effectively support sustainable local development. In light of rapid global digital transformations, there is a critical imperative to advance a digital social solidarity strategy leveraging intelligent electronic platforms to optimize resource management, expand community engagement, and reduce operational costs.

This study makes a novel contribution by proposing a comprehensive methodological framework for the design and implementation of a digital social solidarity strategy at the village and neighborhood levels. The framework integrates an analysis of the model's defining features and requirements, an assessment of enabling institutional, legal, and ethical structures, and the development of multidimensional performance indicators to evaluate its impact on sustainable local development. The findings demonstrate that successful implementation requires robust digital infrastructure, cohesive legislative and regulatory mechanisms, and targeted training programs for social workers and local leaders, supported by cross-sector partnerships between government, private enterprises, and civil society. The study further highlights the pivotal role of social workers in building digital capacities within communities and ensuring that technological innovation is embedded within socially responsive governance structures. By addressing both theoretical and practical dimensions, this research provides actionable insights for policymakers, practitioners, and scholars seeking to align digital transformation with inclusive and sustainable development goals.

Key Words: Digital Social Solidarity – Sustainable Local Development – Digital Transformation – Sustainability

أولاً: مقدمة

يمثل التكافل الاجتماعي أحد الأعمدة الراسخة في دعم تماسك المجتمعات وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، إلا أن أساليبه التقليدية أصبحت عاجزة عن مواكبة المتغيرات المتسارعة للعصر الرقمي، حيث يواجه قصوراً في سرعة الاستجابة ودقة تحديد الاحتياجات وضعف الشفافية في إدارة الموارد. ومع اتساع نطاق التحول الرقمي عالميًا، برزت الحاجة إلى إستراتيجيات مبتكرة تعيد صياغة التكافل الاجتماعي من خلال توظيف المنصات الإلكترونية والأدوات الذكية لبناء شبكات تضامن أكثر كفاءة وعدالة.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: كيف يمكن تصميم وتفعيل إستراتيجية للتكافل الاجتماعي الرقمي بما يعزز التنمية المحلية المستدامة على مستوى القرى والأحياء؟ ويجري ذلك عبر تناول مجموعة من التساؤلات الفرعية، تشمل تحليل أوجه القصور في الأساليب التقليدية، وتحديد المفهوم العملي للتكافل الاجتماعي الرقمي ومتطلباته، وبيان كيفية توظيف الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية في دعم شبكات التكافل الاجتماعي المحلي، واستكشاف الأطر المؤسسية والقانونية والأخلاقية اللازمة لإنجاح هذه الإستراتيجية، فضلاً عن مناقشة التحديات المتوقعة وسبل التغلب عليها، واقتراح مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) (Radovanović & Noll, 2020, pp. 151–167)[*] لقياس الأثر الفعلي، إضافة إلى إبراز الدور الحيوي للأخصائي الاجتماعي في تفعيل هذه الاستراتيجية وربط البعد الاجتماعي بالحلول التقنية.

تنتهي الورقة إلى مجموعة من النتائج الرئيسة أبرزها: ضرورة بناء منصات رقمية متكاملة تعتمد على بنية تحتية قوية وأطر حوكمة واضحة، وتأكيد أهمية الشراكات المؤسسية والبرامج التدريبية لتعزيز الوعي والقدرات الرقمية، إلى جانب اعتماد نظام متابعة وتقييم دوري يقيس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي باستخدام مؤشرات كمية ونوعية. كما تقدم الورقة توصيات عملية تشمل إصدار التشريعات اللازمة لحماية البيانات وتعزيز الثقة، تطوير برامج تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين والقيادات المحلية، إطلاق حملات توعية رقمية في القرى والأحياء، وبناء شراكات فعالة لتوفير الدعم المالي والفني وضمان استدامة الاستراتيجية.

* - مؤشرات الأداء الرئيسة (Key Performance Indicators - KPIs) هي أدوات كمية أو نوعية تُستخدم لتقييم مدى تحقيق البرامج أو المبادرات لأهدافها بدقة، من خلال قياس التغير الفعلي في النتائج أو الأثر على الفئة المستهدفة أو المجتمع. تُركّز هذه المؤشرات على رصد التحسن أو التراجع في الأداء مقارنة بخط أساس ومستهدف محدد، مما يجعلها أداة أساسية للتخطيط والتقويم وصنع القرار.

ثانياً: إشكالية الورقة كقضية بحثية

رغم ما قدمه التكافل الاجتماعي التقليدي من مساهمات مهمة في دعم الفئات الهشة وتعزيز التنمية المحلية على مستوى القرى والأحياء، إلا أنّ التحولات الرقمية المتسارعة كشفت عن قصور هذه الأساليب في الاستجابة الفاعلة للاحتياجات المعقدة والمتغيرة للمجتمعات المعاصرة. إذ لم تعد الآليات التقليدية قادرة على تحقيق سرعة الوصول، أو ضمان الشفافية، أو كفاءة توزيع الموارد في بيئة اجتماعية واقتصادية تعتمد على التكنولوجيا والمنصات الذكية. ومن هنا يبرز التساؤل المحوري: كيف يمكن بناء إستراتيجية رقمية مبتكرة للتكافل الاجتماعي تُسهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة، مع تجاوز التحديات المتعلقة بالفجوة الرقمية، وضعف البنية التحتية، وقصور الوعي المجتمعي؟

وتتمثل أهداف الورقة في تحليل المفهوم الحديث للتكافل الاجتماعي الرقمي، وتوضيح علاقته بأبعاد التنمية المحلية المستدامة، وتحديد مبررات اعتماده ومكوناته وآليات تفعيله، إلى جانب عرض نماذج وتجارب تطبيقية، واستشراف التحديات والفرص التي يتيحها التحول الرقمي، وصولاً إلى نتائج وتوصيات عملية تدعم صانعي القرار والباحثين في تطوير سياسات اجتماعية أكثر فعالية وعدالة.

بهذا المنظور، تحاول هذه الورقة تقديم رؤية شاملة لإستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي باعتبارها أداة عملية ومرنة يمكن تكييفها مع احتياجات المجتمعات المحلية الصغيرة (القرى والأحياء)، بما يعزز قدرتها على مواجهة التغيرات المتسارعة وضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

وعليه، فإن تركيز الأخصائيين الاجتماعيين على تفعيل آليات التكافل الاجتماعي الرقمي داخل منظمات التنمية المحلية في القرى والأحياء الصغيرة، مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلي ومجالس الهيئات المحلية على مستوى الجمهورية، يُسهم في تعزيز الممارسة المهنية مع سكان هذه المجتمعات، بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكفاءة وفق نهج تصاعدي أوقع من المستوى المحلي إلى المستوى القومي.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي والفكري للتكافل الاجتماعي الرقمي كمدخل مبتكر لتعزيز التنمية المحلية المستدامة

يشكّل التكافل الاجتماعي أحد القيم الإنسانية المتجذّرة التي رافقت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، حيث اعتمد في شكله التقليدي على التفاعل المباشر بين الأفراد والجماعات من خلال المبادرات الذاتية، والعمل التطوعي، والدعم المتبادل لمواجهة الأزمات والاحتياجات. غير أنّ هذا النموذج التقليدي، رغم أهميته، ظل محدود النطاق والتأثير، ومتأثراً بعوامل المكان والزمان والإمكانات المتاحة.

ومع الثورة الرقمية والتحول المتسارع في أنماط الحياة والاتصال، ظهر مفهوم التكافل الاجتماعي الرقمي الذي يوظّف المنصات الرقمية والتقنيات الحديثة لتوسيع دوائر المشاركة المجتمعية وتعزيز الاستجابة الفورية للاحتياجات المحلية. لقد أتاح هذا التحول إمكان بناء شبكات تضامن أكثر فاعلية، تقوم على الشفافية

والسرعة والوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة بغضّ النظر عن الحدود الجغرافية.

وتتجلى أهمية التكافل الاجتماعي الرقمي في كونه مدخلاً مبتكراً لتعزيز التنمية المحلية المستدامة، إذ يُسهم في دعم العدالة الاجتماعية، وتمكين المجتمعات من إدارة مواردها بكفاءة، وتحقيق شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن هنا يركّز هذا الجزء من الفصل على الإطار المفاهيمي والفكري لهذه الإستراتيجية، من خلال تحليل مفهوم التكافل الاجتماعي التقليدي، وتتبع مسار التحول إلى صورته الرقمية، وبيان العلاقة الوثيقة بين التكافل الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة بوصفها هدفاً محورياً لأي نهج تنموي معاصر.

١- مفهوم التكافل الاجتماعي التقليدي.

يمثل التكافل الاجتماعي في الفكر الإسلامي إطارًا متكاملًا للعلاقات الإنسانية، يقوم على شعور الفرد بالمسؤولية تجاه غيره، ويشمل تقديم الدعم المادي والمعنوي بما يعزز ترابط المجتمع واستقراره. ويُعد هذا المفهوم جزءًا أصيلًا من بنية المجتمع المسلم، إذ يرتكز على مبادئ التعاون والإيثار وضمان الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة، بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات (اللويحق، ٢٠١٥).

ويبرز في الفكر العربي المعاصر باعتباره قيمة إنسانية وفلسفية تعبّر عن الأخوة والتكامل بين أفراد المجتمع، وهو امتداد لمفهوم الكفالة والرعاية المتجذر في الثقافة الإسلامية، حيث يحمل معنى التعهد بتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه الآخرين (حنفي، ٢٠١٧).

كما ينظر إلى التكافل الاجتماعي باعتباره الوجه الأخلاقي للعدالة الاجتماعية، إذ يسعى إلى ضمان توزيع أكثر عدالة للموارد وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي عبر آليات كفيلة بتحقيق هذا الهدف، مثل الزكاة والمشاريع المجتمعية الصغيرة التي تدعم الفئات المهمشة وتعزز الاستقرار (عامر، ٢٠١٦).

أما في السياق الغربي، فقد أشار عالم الاجتماع إميل دوركايم إلى أن المجتمعات التقليدية تقوم على ما سماه "**التكافل الميكانيكي**"، حيث يتعزز التضامن الاجتماعي نتيجة التشابه الكبير في القيم والعادات والدين وأسلوب الحياة، مما ينتج ضميرًا جمعيًا قويًا يدعم وحدة المجتمع .(Durkheim, 1997)

في ضوء التعريفات السابقة التي تناولت التكافل الاجتماعي التقليدي، فإنه يُمكن استعراضه باختصار في النقاط الآتية التي يوضحها الشكل التالي:

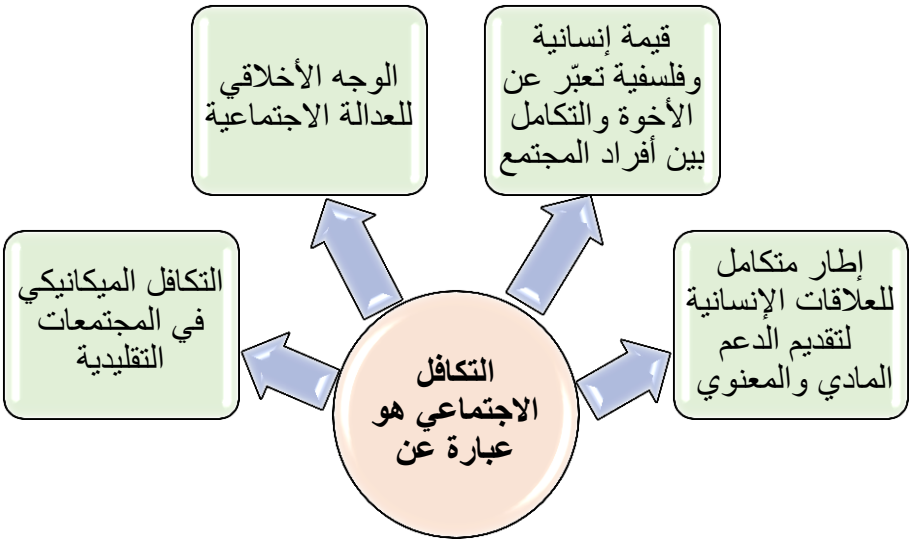

شكل (١) يوضح
مفهوم التكافل الاجتماعي التقليدي

٢- مبررات ظهور التكافل الاجتماعي الرقمي.

أ- **سد الفجوة الرقمية وتحقيق الإدماج الاجتماعي:** أصبح التكافل الاجتماعي الرقمي ضرورة لضمان وصول الفئات المهمشة إلى المعلومات والخدمات، وتعزيز مشاركتهم في جهود التنمية المحلية (UN DESA, 2025).

ب-**تمكين المجتمعات اقتصاديًا وتعزيز التنمية المستدامة:** يوفر التكافل الرقمي فرصًا لدعم المشاريع الصغيرة، وتمويل المبادرات المحلية، وتسهيل المدفوعات الإلكترونية بما يعزز الاستقلالية الاقتصادية للفئات الضعيفة. (Sustainability-Directory.com, 2025)

جـ-**تحسين الوصول إلى الخدمات الحيوية وتعزيز المشاركة المدنية:** تُسهم المنصات الرقمية في توفير الخدمات الحكومية والتعليمية والصحية بكفاءة، وتدعم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار المحلي. (Deganis, Zohouri Haghian, Tagashira & Alberti, 2025)

د-**تمكين الفئات المهمشة عبر المنصات الذكية:** أثبتت التجارب الدولية – مثل القرى الذكية وبرامج التحول الرقمي في تركيا – فعالية الرقمنة في تحسين الخدمات وتعزيز تمكين المرأة والشباب (DigIN Report, 2023).

هـ-**تعزيز الاستدامة الاجتماعية من خلال التحول الرقمي:** تشير الدراسات الأوروبية إلى دور التكافل

الاجتماعي الرقمي في تحسين مؤشرات العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوتات التنموية (Nosratabadi, Atobishi & HegedHus, 2023).

٣- التحول نحو التكافل الاجتماعي الرقمي.

يشير التحوّل نحو التكافل الاجتماعي الرقمي إلى التطور الذي طرأ على مفهوم التضامن الاجتماعي التقليدي بفعل تسارع الثورة الرقمية؛ حيث أصبحت البرامج والمنصات الرقمية أدوات فعّالة في بناء روابط اجتماعية تضامنية تمتاز بالسرعة، والانتشار، والتنوع الجغرافي. فقد بات بإمكان الأفراد المشاركة في دعم مجتمعاتهم المحلية أو المتعاطفة عبر تفاعلات رقمية تتجاوز حدود التلاقي المادي، ما أحدث تغييرًا جوهريًا في آليات العمل التضامني.

في السياق العربي، لعب التحوّل الرقمي دورًا محوريًا في تحديث نظم الحماية الاجتماعية، كما يعكس برنامج "تكافل وكرامة" في مصر مثالًا عمليًا على هذا التحول، إذ انتقلت برامج الدعم من تقديم سلع إلى تنفيذ تحويلات نقدية موجهة بدقّة عبر الاستناد إلى بيانات المواطنين الرقمية واختبارات محددة للوسائل (EarthsGuards, n.d.).

من ناحية البحث النظري، ساهمت الدراسات المعاصرة في بناء أُطر تحليلية تُبرِز تأثير الحكومة الرقمية على تعزيز التضامن الاجتماعي من خلال نوعيّة التفاعلات الرقمية، مقسّمةً إياها إلى فئات مثل: التضامن الجماعي، التضامن التعاطفي، التضامن الآلي، والتضامن التعاطفي المتعدد الأبعاد، مع استكشاف مراحل ما قبل التكنولوجيا والمرحلة التكنولوجية وما بعدها بأنها "لحظات" تحول يمكن تحليل أثرها ضمن سياسات التضامن الحكومي الرقمي (Conceptualizing Digital Government for Social Solidarity, 2024).

كما يؤكد البحث العالمي أن الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي وفّرت مساحات جديدة لتعزيز التضامن المجتمعي، من خلال إتاحة الساحة العامة للمجتمعات المهمشة والمجتمعات المدنيّة للتعبير عن مطالبها والتمثّل والمناصرة، ما أدى إلى "تكوين التضامن الرقمي" كأداة فاعلة في التغيير الاجتماعي (Maryani, n.d.).

كما يُعد الانتقال نحو مجتمع الشبكة (Network Society) جزءًا من هذا التحول؛ إذ يرى مفكرون مثل مانويل كاستيلز أن الشبكات الرقمية أعادت تشكيل العلاقات الاجتماعية داخل الاقتصاد المعرفي، ما أدّى إلى تفكيك الترابط التقليدي وتكوين أشكال جديدة من التضامن عبر الأدوار الرقمية المشتركة والتدفق المعلوماتي (Castells, 1996).

جدول (١) يوضح
ملخص بأهم العناصر التي يتضمنها التحول نحو التكافل الاجتماعي الرقمي

العنصر	المضمون
الأدوات الرقمية	منصات الدعم الرقمي والتحويلات النقدية الذكية
الدور المؤسساتي	الحكومة الرقمية والتطبيقات الحكومية التضامنية
الإعلام الرقمي	فضاءات تضامن من خلال المناصرة الرقمية والمجتمعية
البنية المعرفية	الانتقال إلى مجتمع شبكي يعيد تشكيل التضامن والتفاعل الاجتماعي

يشير التحوّل نحو التكافل الاجتماعي الرقمي إلى التغير العميق في مفهوم التضامن الاجتماعي بفعل التطورات الرقمية، حيث أصبحت المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية أدوات فعّالة في بناء شبكات تضامن مجتمعي يتميز بسرعة الانتشار، ودقّة الاستهداف، وتجاوز القيود الجغرافية. في السياق المصري، تُعد برامج مثل "تكافل وكرامة "نموذجًا عمليًا لهذه التحولات؛ فقد تحولت آليات الدعم من تقديم سلعٍ مباشرة إلى تحويلات مالية دقيقة ومستهدفة عبر بيانات رقمية للبنية الاجتماعية، مما أسهم في تعزيز فعالية الحماية الاجتماعية.

وفي إطار تخصص العمل مع المجتمعات والمنظمات، فإن الانتقال نحو التكافل الاجتماعي الرقمي يمثل تحولاً جذرياً في مفهوم التضامن داخل المجتمعات المحلية الصغيرة، حيث أصبحت المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وسيلة رئيسية لتشكيل شبكات دعم أكثر كفاءة واستدامة في هذه المجتمعات. فبفضل سرعة الانتشار ودقة الاستهداف وإزالة الحواجز الجغرافية، بات من الممكن توجيه موارد المجتمعات المحلية الصغيرة مباشرة إلى الأسر الأكثر احتياجاً على مستوى القرية أو الحي. حيث يُمكن تطبيق البرنامج المصري "تكافل وكرامة" كمثال عملي على المستوى القومي؛ في المجتمعات المحلية الصغيرة من خلال إنشاء فروع له في القرى والأحياء تابعة للبرنامج، يتم من خلالها إعادة تصميم آليات الدعم الاجتماعي من تقديم المساعدات العينية التقليدية إلى تحويلات نقدية رقمية دقيقة، ترتكز على بيانات موثوقة للبنية الاجتماعية في هذه المجتمعات الصغيرة، الأمر الذي يعزز الحماية الاجتماعية ويسهم في ترسيخ أسس التنمية المستدامة على مستوى كل قرية أو حي.

رابعاً: عناصر إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي

١- **البنية التحتية الرقمية المطلوبة:** الإنترنت، المنصات الإلكترونية، قواعد البيانات.
٢- **الأدوات الرقمية:** التطبيقات الذكية، شبكات التواصل الاجتماعي، نظم الدفع الإلكتروني.
٣- **الشراكات المؤسسية:** دور القطاع الحكومي، الخاص، والمجتمع المدني.
٤- **الأطر القانونية والأخلاقية:** حماية البيانات، ضمان الشفافية، تعزيز الثقة.

خامساً: مكونات إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي

فيما يلي يُمكن عرض أهم مكونات إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي. وذلك على النحو التالي:

١- الأهداف الرئيسية للاستراتيجية

تهدف استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي إلى تحقيق جملة من الغايات التنموية والاجتماعية، أبرزها:

أ-تعزيز العدالة الاجتماعية عبر ضمان وصول المساعدات إلى الفئات المستحقة بكفاءة وشفافية.

ب-رفع كفاءة إدارة الموارد من خلال المنصات الرقمية التي تقلل الهدر وتسرّع عمليات التوزيع.

جـ-تمكين المشاركة المجتمعية من خلال أدوات رقمية تشجع الأفراد والقطاع الخاص على الانخراط الفعّال في العمل التضامني (الحربي ،2021 ; Castells, 2010)

٢- الأدوات الرقمية

أ-تتعدد الأدوات الرقمية المستخدمة في تعزيز التكافل الاجتماعي الرقمي، وتشمل: المنصات الإلكترونية للتبرعات والزكاة والوقف.

ب -التطبيقات الذكية لتحديد الاحتياجات ومتابعة الأثر التنموي.

جـ-تقنيات البلوك تشين(Blockchain) (*) لضمان الشفافية وتتبع حركة الأموال.

---

* - البلوك تشين هي:

- سجل رقمي موزّع تُخزن فيه المعلومات على شكل سلسلة من الكتل (Blocks) مرتبطة ببعضها.
- كل كتلة تحتوي على بيانات (مثل المعاملات المالية أو العقود) بالإضافة إلى توقيع رقمي يربطها بالكتلة السابقة.
- لا يمكن تعديل أي كتلة دون موافقة الشبكة كلها، مما يجعل التلاعب بالبيانات شبه مستحيل.
- النظام لا مركزي، أي لا يتحكم به كيان واحد (مثل بنك أو حكومة)، بل يتم التحقق من البيانات عبر شبكة من الحواسيب.(Nodes)

أهم استخداماته:

- العملات الرقمية مثل البتكوين.
- العقود الذكية التي تنفذ تلقائيًا بشروط مبرمجة مسبقًا.
- إدارة سلاسل الإمداد لتعقب المنتجات وضمان الشفافية.
- التصويت الإلكتروني الآمن.
- حماية الملكية الفكرية وتوثيق البيانات.

مثال على البلوك تشين: تخيل أنك تعيش في قرية صغيرة، والناس هناك يتبادلون المال والسلع يوميًا، لكنهم لا يثقون في شخص واحد ليكتب الحسابات للجميع. ماذا يفعلون؟

- بدلاً من دفتر واحد عند شيخ القرية، كل شخص يحتفظ بدفتره الخاص ويسجل فيه كل عملية بيع أو شراء تحدث أمامه.

د-الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الاجتماعية وتوجيه الموارد بشكل أكثر دقة. (النعيمي ،2020 ; Tapscott, D., & Tapscott, A., 2016)

٣- آليات التنفيذ

أ-تتطلب الاستراتيجية آليات واضحة لضمان فاعليتها، من أهمها: إطار تشريعي وتنظيمي متكامل يحمي البيانات ويضبط المعاملات الرقمية.

ب-شراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع نطاق الابتكار الرقمي.

جـ-برامج تدريب وتأهيل لرفع الوعي الرقمي لدى الإخصائيين الاجتماعيين والمستفيدين.

د-حوكمة رقمية رشيدة تضمن المساءلة والمراقبة المستمرة. (عبد الغفار، ٢٠١٩ ; UNDP, 2018)

٤- مؤشرات قياس الأثر التنموي

لقياس مدى نجاح استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي، يمكن اعتماد مؤشرات كمية ونوعية، مثل:

أ-نسبة وصول المساعدات للفئات المستحقة.

ب-مستوى الشفافية والثقة المجتمعية في المنصات الرقمية.

جـ-حجم المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص في المبادرات التضامنية.

د-الأثر الفعلي على التنمية المحلية المستدامة من حيث تحسين الخدمات وتقليل الفجوات الاجتماعية (أبو زيد، ٢٠٢١ ; OECD, 2020)

يتضح مما سبق إن مكونات استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي تُظهر أن نجاحها يعتمد على وضوح الأهداف، وتوافر الأدوات الرقمية الفعّالة، ووجود آليات تنفيذ مدروسة، إلى جانب مؤشرات دقيقة لقياس أثرها التنموي. إن هذا الإطار لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يعكس منظومة متكاملة توظّف التكنولوجيا لخدمة قيم التضامن والعدالة الاجتماعية. وتؤكد التجارب العملية أن تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي والحوكمة الرشيدة هو ما يحدد فعالية هذه الاستراتيجية في الواقع. وفيما يلي عرض أهم

- عندما يشتري شخص تفاحًا من آخر، يكتب الجميع نفس العملية في دفاترهم.
- إذا حاول أحدهم لاحقًا تغيير الرقم في دفتره، سيكتشف الآخرون ذلك فورًا لأن دفاترهم جميعًا متطابقة.

هذه هي فكرة البلوك تشين:

- الدفتر = السلسلة (Chain)
- الصفحة = الكتلة (Block)
- كل عملية جديدة يتم التحقق منها من قِبل الجميع قبل إضافتها.
- لا يوجد "شيخ القرية" أو بنك مركزي يتحكم بالسجل، بل الجميع يراقب الجميع.

بهذه الطريقة، تصبح المعلومات شفافة، غير قابلة للتلاعب، وآمنة.

نماذج وممارسات لتجارب دولية وعربية ناجحة توضح كيف جرى تطبيق هذه المبادئ على الأرض، وما الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

سادساً: مبررات اعتماد التكافل الاجتماعي كإستراتيجية رقمية

فيما يلي يُمكن عرض أهم المبررات التي أدت إلى اعتماد الإستراتيجية الرقمية للتكافل الاجتماعي في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية الصغيرة كالقرى والأحياء. وذلك على النحو التالي:

١- **المتغيرات التكنولوجية والتحول الرقمي العالمي:** تسارع التطورات التقنية يفرض على المجتمعات المحلية تبني حلول رقمية لمواكبة العصر وتعظيم الاستفادة من الإمكانات الحديثة.

٢- **محدودية الأساليب التقليدية في الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية:** الطرق التقليدية بطيئة وغير دقيقة في تحديد الفئات المستحقة، مما يؤدي إلى ضعف التأثير وغياب العدالة في التوزيع.

٣- **زيادة فعالية وكفاءة شبكات الدعم عبر المنصات الرقمية:** استخدام الأدوات والمنصات الإلكترونية يعزز سرعة التنسيق، يقلل التكاليف التشغيلية، ويرفع مستوى الشفافية والموثوقية في تقديم الدعم.

سابعاً: العلاقة بين التكافل الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة.

فيما يلي عرض توضيحي لمفهوم الاستدامة والتنمية المستدامة من خلال استعراض أبرز التعريفات الواردة في الأدبيات المتخصصة، ثم تحليل العلاقة بين التكافل الاجتماعي والتنمية المستدامة، يلي ذلك عرض لأهم الأبعاد المميزة لكلٍ من التكافل الاجتماعي الرقمي والتنمية المستدامة، وذلك على النحو الآتي. وذلك على النحو التالي:

١- الاستدامة (Sustainability)

هي القدرة على تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها من الموارد الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية (World Commission on Environment and Development, 1987).

٢- التنمية المستدامة (Sustainable Development)

هي عملية تطوير اقتصادي واجتماعي وبيئي متكاملة تراعي التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة (United Nations, 2015).

٣- تعريف بديل للتنمية المستدامة (من المنظمات الدولية)

هي التنمية التي تسعى إلى تحسين جودة الحياة البشرية مع الحفاظ على قدرة الأنظمة البيئية الداعمة

للحياة .(International Institute for Sustainable Development (IISD), 2020)

ويُعد التكافل الاجتماعي — سواء بصيغته التقليدية أو الرقمية — عنصرًا أساسيًا في بناء تنمية محلية مستدامة، إذ يوفر إطارًا تعاونيًا يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من التفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع المحلي. عندما تتكامل آليات التكافل مع أدوات التنمية المستدامة، يمكن تحقيق توزيع أكثر إنصافًا للموارد والخدمات، وتحفيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار التنموي. تشير الدراسات إلى أن المجتمعات التي تتبنى قيم التضامن والمساندة المتبادلة تكون أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يرسّخ مفهوم التنمية المستدامة من القاعدة إلى القمة (UNDP, 2021).

كما يبرز دور التكافل الاجتماعي الرقمي في مضاعفة هذا الأثر؛ فهو يتيح قنوات دعم سريعة وشفافة للوصول إلى الفئات المهمشة، ويعزز القدرة على قياس أثر المبادرات التنموية في الزمن الحقيقي، ما يساعد السلطات المحلية والمنظمات الأهلية على توجيه الموارد بكفاءة أعلى.(World Bank, 2020) على سبيل المثال، ساهمت المبادرات الرقمية في عدد من الدول العربية في تسهيل الوصول إلى التمويل الصغير، وتحفيز المشروعات المجتمعية التي تعزز التشغيل المحلي وتقلل من نسب الفقر .(ESCWA, 2022)

إن العلاقة بين التكافل الاجتماعي والتنمية المحلية المستدامة علاقة تكاملية؛ فكلما تعزّز التضامن المجتمعي — مدعومًا بالبنية الرقمية — زادت فرص بناء اقتصادات محلية أكثر شمولًا وعدالة، وازدادت قدرة المجتمعات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق أولوياتها المحلية .(OECD, 2019)

يوضح الشكل التالي العلاقة بين التكافل الاجتماعي التقليدي والرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

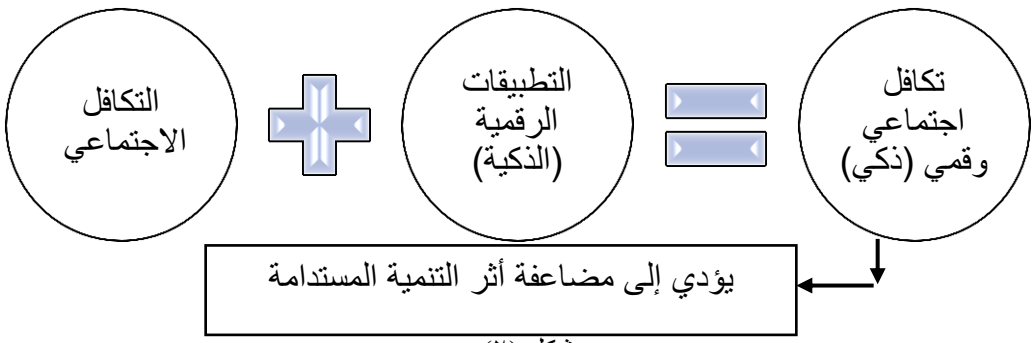

شكل (٢) يوضح
العلاقة بين التكافل الاجتماعي التقليدي والرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمثل التكافل الاجتماعي — بصورته التقليدية والرقمية — حجر الزاوية في تحقيق تنمية محلية مستدامة تُبنى على قيم العدالة والتضامن والمسؤولية المشتركة. فقد كشف التحول نحو التكافل الاجتماعي الرقمي عن إمكانات جديدة لتسريع الوصول إلى الفئات الهشّة، وتحسين كفاءة إدارة الموارد، وتعزيز المشاركة المجتمعية الواعية. كما أن العلاقة التكاملية بين التضامن الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة تؤكد أن التكنولوجيا ليست بديلًا عن القيم الإنسانية، بل أداة لتجذيرها وتوسيع أثرها.

يتضح مما سبق، إن توظيف التكنولوجيا الرقمية على المستوى المحلي، يُمكن أن يُسهم بدرجة كبيرة في تعزيز التكافل الاجتماعي المحلي من خلال إحداث نقلة نوعية في كيفية تحديد الاحتياجات وتوجيه الموارد داخل القرى والأحياء، حيث تسمح المنصات الرقمية وقواعد البيانات الذكية بجمع معلومات دقيقة حول الأسر والفئات الأكثر احتياجًا، بما يضمن عدالة التوزيع وسرعة الاستجابة خاصة في أوقات الأزمات. كما تتيح التطبيقات الإلكترونية وأدوات الدفع الرقمي تنظيم المبادرات وجمع التبرعات بشفافية عالية، مما يعزز ثقة المجتمع في آليات الدعم ويقلل من الهدر أو سوء الاستخدام. وإلى جانب ذلك، تفتح وسائل التواصل الاجتماعي المجال أمام مشاركة أوسع للسكان في طرح المبادرات والتنسيق المباشر فيما بينهم دون الحاجة إلى وسطاء، مع توفير فرص لبناء القدرات الرقمية للشباب والقيادات المحلية لإدارة مشروعات التكافل بكفاءة أعلى. ويمثل هذا التوجه الرقمي رافعة حقيقية للاستدامة الاجتماعية والمالية، إذ يُحوّل التكافل من مبادرات موسمية إلى منظومة مستمرة قادرة على دعم التنمية المحلية وتعزيز روح التضامن والمسؤولية المشتركة.

في ضوء ما سبق من تعريفات تناولت مفهومي التكافل الاجتماعي التقليدي والرقمي والتنمية المستدامة وأوضحت العلاقة بينهما، فإنه يمكن الوقوف على أبعاد كل منهما، وذلك على النحو التالي:

٤- أهم أبعاد التكافل الاجتماعي الرقمي:

أ- **البعد التكنولوجي:** توظيف المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية لتسهيل التبرعات والخدمات الاجتماعية بسرعة وشفافية.

ب-**البعد الاقتصادي:** دعم الفئات المحتاجة من خلال حلول مالية رقمية كالمحافظ الإلكترونية والتحويلات المباشرة.

جـ-**البعد الاجتماعي:** تعزيز قيم التضامن والتواصل بين الأفراد والمؤسسات عبر الشبكات الاجتماعية والفضاءات الافتراضية.

د-**البعد التنظيمي:** إدارة الموارد والمبادرات الاجتماعية إلكترونيًا بما يضمن الكفاءة والمساءلة.

هـ-البعد الأمني والأخلاقي: حماية البيانات وضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات بما يحافظ على الثقة والمصداقية.

٥- أهم أبعاد التنمية المستدامة الرقمية:

أ- **البعد الاقتصادي:** تحفيز الابتكار وريادة الأعمال الرقمية ودعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

ب-البعد الاجتماعي: تعزيز العدالة الرقمية وتقليل الفجوة بين الفئات المختلفة في الوصول إلى التكنولوجيا.

جـ-البعد البيئي: استخدام التقنيات الذكية لترشيد استهلاك الموارد وحماية البيئة عبر حلول خضراء رقمية.

د-البعد المؤسسي: تطوير التشريعات والبنى التحتية الرقمية لضمان الشفافية والحوكمة الفعالة.

هـ-البعد الثقافي والمعرفي: نشر الوعي الرقمي وبناء مهارات المستقبل لضمان مشاركة مستدامة في التحول الرقمي.

يتضح من خلال العرض السابق، أن هذا الإطار المفاهيمي يفتح المجال أمام الانتقال إلى تحليل الأسس النظرية لإستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي، والتي تُشكّل قاعدة لفهم أعمق لكيفية دمج القيم الاجتماعية مع أدوات الابتكار الرقمي ضمن سياسات تنموية متكاملة وقابلة للقياس. الأمر الذي يمهّد للربط بين النظرية والتطبيق، ويضع أسسًا عملية لتفعيل هذه الاستراتيجية على المستوى المحلي بما يعزز استدامة النتائج.

ثامناً: الأسس النظرية لإستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي

لا يمكن لأي استراتيجية تنموية أن تحقق أثرًا مستدامًا دون أن تستند إلى قاعدة نظرية صلبة تفسّر الظواهر وتوجّه الممارسات. وينطبق ذلك على استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي التي تمثل نموذجًا معاصرًا لدمج القيم الاجتماعية مع الابتكار التكنولوجي، حيث يتطلب نجاحها فهمًا دقيقًا للأسس الفكرية التي تحكمها.

ترتكز هذه الاستراتيجية على منظومة من النظريات الاجتماعية والتنموية التي تناولت مفهوم التضامن بوصفه رابطًا عضويًا بين الأفراد والمجتمع، كما تستلهم من المقاربات الحديثة لتوظيف التكنولوجيا في خدمة العمل المجتمعي آليات جديدة لتسريع الاستجابة للاحتياجات المحلية وتعظيم الأثر التنموي. وفي هذا السياق، لا بد من إبراز التكامل بين القيم الإنسانية والابتكار الرقمي باعتباره الضامن الحقيقي لعدم تحوّل التكنولوجيا إلى مجرد أداة تقنية منفصلة عن بعدها الاجتماعي.

فيما يلي الإشارة إلى بناء إطار نظري شامل يوضح كيف يمكن لاستراتيجية التكافل الاجتماعي أن

تنتقل من كونها مبادرة تقنية إلى نهج تنموي مؤسسي، قادر على التأثير في السياسات العامة المحلية والإقليمية. وسوف يتم تناول ذلك من خلال تحليل النظريات المفسّرة، المقاربات التطبيقية، والروابط القيمية التي تجعل من التكافل الرقمي مسارًا عمليًا لتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

١- النظريات الاجتماعية والتنموية الداعمة للتكافل الرقمي.

يشكل التكافل الاجتماعي الرقمي امتدادًا معاصرًا لمفاهيم التضامن والتعاون التي تناولتها النظريات الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة، مع إضافة بُعد تكنولوجي يعزز من كفاءة العمل المجتمعي ويعمّق أثره التنموي.

أ-نظرية التضامن الاجتماعي (إميل دوركايم)

تؤكد نظرية التضامن الاجتماعي على أن قوة المجتمع تنبع من روابطه العضوية والضمير الجمعي المشترك. وبالرغم من أن (دوركايم) ركز على المجتمعات التقليدية والصناعية، فإن هذه النظرية تفسر كيف يمكن للأدوات الرقمية أن تعيد تشكيل التضامن الاجتماعي، ليس من خلال القرب الجغرافي بل عبر شبكات تواصل افتراضية واسعة تدعم القيم المشتركة وتخلق مساحات جديدة للعمل التعاوني .(Durkheim, 1997)

ب-نظرية رأس المال الاجتماعي (بوتنام)

يرى (روبرت بوتنام) أن رأس المال الاجتماعي — المتمثل في الثقة، الشبكات الاجتماعية، والمعايير المشتركة — يعد موردًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. وفي السياق الرقمي، يمكن تفسير التكافل الاجتماعي الرقمي بوصفه آلية لتعزيز رأس المال الاجتماعي عبر بناء شبكات إلكترونية للمساندة المتبادلة وتبادل الموارد والمعرفة بما يخدم المجتمع المحلي .(Putnam, 2000)

جـ-النظرية التنموية المستدامة (أمارتيا سن)

يؤكد (سن) على أن التنمية لا تعني فقط النمو الاقتصادي، بل توسيع قدرات الأفراد وتعزيز حرياتهم الأساسية. ينسجم التكافل الاجتماعي الرقمي مع هذا التصور، إذ يوفر قنوات عادلة للوصول إلى الموارد، ويُمكّن الفئات المهمشة من المشاركة الفاعلة في العملية التنموية عبر حلول مبتكرة وسريعة الاستجابة (Sen, 1999).

د-الرؤية الإسلامية المعاصرة للتكافل

تناول العديد من الباحثين العرب التكافل بوصفه قيمة أصيلة في البنية الاجتماعية الإسلامية تقوم على العدالة الاجتماعية والرعاية المتبادلة. وقد أكدت الدراسات الحديثة على إمكانية تفعيل هذا المفهوم عبر المنصات الرقمية لتوجيه الزكاة والصدقات بصورة أكثر شفافية وعدالة (القرضاوي، ٢٠١٠; زيدان، ٢٠١٥).

٢- الأساليب الحديثة لتوظيف التكنولوجيا في التكافل الاجتماعي.

يشهد العالم تحولًا جذريًا في آليات الخدمة الاجتماعية بفعل الثورة الرقمية، حيث أفرزت التطورات التقنية نماذج مبتكرة لتعزيز التكافل الاجتماعي وتوجيه الموارد بكفاءة أعلى. يمكن رصد أبرز الأساليب الحديثة لتوظيف التكنولوجيا في التضامن الاجتماعي فيما يلي:

أ-أسلوب التحول الرقمي للخدمات الاجتماعية

يرتكز هذا الاتجاه على استخدام المنصات الرقمية لتعويض محدودية النظم التقليدية في إيصال المساعدات والخدمات للفئات المستحقة. ويسمح التحول الرقمي بتقليل التكاليف الإدارية وتحسين الشفافية عبر تتبع حركة الموارد إلكترونيًا (Janssen, Charalabidis & Zuiderwijk, 2012, pp. 258-268).

ب- أسلوب الاقتصاد التشاركي (Sharing Economy)

قوم هذا الأسلوب على استغلال التكنولوجيا الرقمية لتبادل الموارد والخدمات بين الأفراد أو الجماعات دون وسطاء تقليديين، وهو ما يعزز التكافل المجتمعي من خلال منصات إلكترونية تشجع على المشاركة بدل التنافس (Botsman & Rogers, 2011).

جـ- أسلوب الابتكار الاجتماعي الرقمي

يهدف الابتكار الاجتماعي الرقمي إلى تطوير حلول تقنية تعالج مشكلات مجتمعية مثل الفقر أو ضعف الخدمات المحلية، مع التركيز على إشراك المجتمع في تصميم هذه الحلول لتعزيز فعاليتها وقبولها الاجتماعي (Murray, Caulier-Grice & Mulgan, 2010).

د-الرؤية العربية لتحديث أدوات التكافل

تشير الدراسات العربية الحديثة إلى أن المنصات الرقمية قادرة على تجديد أساليب التكافل التقليدي — كالزكاة والوقف — من خلال تطوير آليات تفاعلية تسهل التبرع وتضمن وصوله المباشر إلى مستحقيه (علي، ٢٠١٨; النعيمي، ٢٠٢٠).

٣- التكامل بين القيم الاجتماعية والابتكار الرقمي.

لا يمكن للتكنولوجيا، مهما بلغت درجة تطورها، أن تحقق أهدافها التنموية بمعزل عن منظومة القيم الاجتماعية التي تضبط مسار استخدامها. فالابتكار الرقمي يصبح أداة فعّالة لتعزيز التكافل الاجتماعي فقط حين يُصمم ضمن إطار قيمي يراعي العدالة والشفافية والمصلحة العامة.

أ-البعد القيمي في تصميم الحلول الرقمية

تشير الدراسات الحديثة إلى أن دمج القيم الإنسانية في التكنولوجيا — مثل المساواة والكرامة والشفافية — يرفع من مستوى الثقة المجتمعية في المنصات الرقمية ويزيد من فعاليتها في تحقيق أهداف التنمية (van

den Hoven, Vermaas & van de Poel, (Eds.). (2015).

ب-الجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية

يؤكد مفهوم الابتكار المسؤول (Responsible Innovation) على ضرورة تقييم الأثر الاجتماعي لأي ابتكار رقمي قبل تطبيقه، بحيث لا تتحول التكنولوجيا إلى أداة لتعميق الفجوة الاجتماعية بل وسيلة لسدّها (Stilgoe, Owen & Macnaghten, 2013, pp. 1568-1580).

جـ-الرؤية الإسلامية والقيم المحلية في دعم الابتكار

تُبرز الأدبيات العربية والإسلامية أن القيم الدينية والاجتماعية — مثل التكافل، التعاون، الأمانة — تشكّل قاعدة صلبة لتوجيه الابتكار الرقمي نحو خدمة الصالح العام. ويؤكد الباحثون أن تعزيز هذه القيم في المنصات الإلكترونية يزيد من تقبل المجتمع لها ويحقق أهداف التنمية المحلية المستدامة (عبد الغفار، ٢٠١٩; أبو زيد، ٢٠٢١).

د-بناء الثقة المجتمعية كعامل حاسم

الثقة ليست مجرد نتيجة لاستخدام المنصات الرقمية بل شرط مسبق لنجاحها؛ فالمجتمعات التي ترى في الابتكار الرقمي امتدادًا لقيمها الأساسية تكون أكثر استعدادًا للمشاركة فيه ودعمه على المدى الطويل (Fukuyama, 1995).

مما سبق يتضح أن استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي لا تنشأ في فراغ، بل تستند إلى أرضية نظرية متعددة الأبعاد تجمع بين النظريات الاجتماعية والتنموية المفسِّرة لدور التضامن في تحقيق العدالة، والمقاربات الحديثة التي توظف التكنولوجيا لتعزيز المشاركة والكفاءة، والبعد القيمي الذي يضمن اتساق الابتكار مع الهوية المجتمعية وأولويات التنمية المحلية المستدامة. هذا التكامل النظري لا يوفّر فقط أساسًا لفهم الظاهرة، بل يشكّل أيضًا بوصلة عملية لتصميم سياسات ومبادرات رقمية تراعي البعدين التقني والإنساني معًا، بما يجعل التكافل الرقمي رافعة حقيقية لإحداث تحولات اجتماعية وتنموية مستدامة.

تاسعاً: أهداف الورقة البحثية

تتضمن الورقة هدفاً رئيساً مفاده "**اقتراح إستراتيجية متكاملة للتكافل الاجتماعي الرقمي بما يدعم التنمية المحلية المستدامة على مستوى القرى والأحياء**"

يُمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

١- تحليل أوجه القصور في أساليب التكافل الاجتماعي التقليدية داخل المجتمعات المحلية.

٢- تحديد المفهوم العملي للتكافل الاجتماعي الرقمي وبيان خصائصه ومتطلباته التقنية.

٣- استكشاف آليات توظيف الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية لتعزيز شبكات التكافل الاجتماعي

المحلي.

٤- تحديد الأطر المؤسسية والقانونية والأخلاقية اللازمة لإنجاح إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي.

٥- رصد التحديات المتوقعة لتطبيق الإستراتيجية الرقمية واقتراح حلول عملية للتغلب عليها.

٦- تصميم مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) لقياس أثر التكافل الاجتماعي الرقمي على التنمية المحلية المستدامة.

عاشراً: تساؤلات الورقة البحثية

تحاول الورقة الإجابة على تساؤل رئيس مفاده "**كيف يمكن تصميم وتفعيل إستراتيجية للتكافل الاجتماعي الرقمي بما يعزز التنمية المحلية المستدامة على مستوى القرى والأحياء؟**"

يُمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:

١- ما أبرز أوجه القصور في أساليب التكافل الاجتماعي التقليدية داخل المجتمعات المحلية؟

٢- ما المفهوم العملي للتكافل الاجتماعي الرقمي وما أهم خصائصه ومتطلباته؟

٣- كيف يمكن توظيف الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية في دعم شبكات التضامن الاجتماعي المحلي؟

٤- ما الأطر المؤسسية والقانونية والأخلاقية اللازمة لإنجاح إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي؟

٥- ما التحديات المتوقعة لتطبيق هذه الإستراتيجية في القرى والأحياء، وكيف يمكن التغلب عليها؟

٦- ما مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs) المناسبة لقياس أثر التكافل الاجتماعي الرقمي على التنمية المحلية المستدامة؟

حادي عشر: آليات تفعيل التكافل الاجتماعي كإستراتيجية

١- التوعية والتثقيف الرقمي للمجتمع المحلي.

٢- بناء القدرات الرقمية للأخصائيين الاجتماعيين والقيادات المحلية.

٣- إطلاق مبادرات رقمية مجتمعية (منصات للتكافل – حملات إلكترونية).

٤- مؤشرات قياس الأداء والنتائج (KPIs) لمتابعة الأثر المجتمعي.

ثاني عشر: مؤشرات قياس الأثر الفعلي (KPIs) كأداة أساسية لمعرفة مدى نجاح التكافل الاجتماعي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تُعد مؤشرات قياس الأثر الفعلي (KPIs)، أداة أساسية لمعرفة مدى نجاح مبادرات التكافل الاجتماعي الرقمي في القرى والأحياء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .(SDGs) فيما يلي أهم المؤشرات المقترحة،

مصنّفة حسب الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية والبيئية، مع التركيز على المستوى المحلي:

١- المؤشرات الاجتماعية

أ- **معدل وصول الأسر للخدمات الأساسية:** نسبة الأسر التي تمكنت من الحصول على الدعم (مالي/خدماتي) عبر المنصات الرقمية مقارنة بالفترة السابقة.

ب-**مستوى المشاركة المجتمعية الرقمية:** عدد الأفراد المسجلين والمشاركين فعليًا في برامج التكافل الرقمي.

جـ-**تحسن مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد:** انخفاض معدلات الحرمان في التعليم، الصحة، والسكن نتيجة برامج التكافل الرقمي.

د-**زمن الاستجابة للاحتياجات الطارئة:** متوسط الوقت بين تسجيل الاحتياج على المنصة الرقمية وتقديم الدعم.

هـ-**مؤشر الشفافية والعدالة:** نسبة رضا المستفيدين عن عدالة توزيع الدعم ومصداقية البيانات.

٢- المؤشرات الاقتصادية

أ- **زيادة فرص العمل المحلي:** عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنفيذ برامج التكافل الرقمي.

ب-**تحسن الدخل الشهري للأسر المستفيدة:** قياس معدل زيادة الدخل أو تقليل فجوة الفقر عبر آليات الدعم الذكي.

جـ-**تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر:** عدد المشروعات التي حصلت على تمويل أو دعم فني عبر المنصات الرقمية.

د-**كفاءة توجيه الموارد المالية:** نسبة تقليل الهدر أو الازدواجية في تقديم الدعم مقارنة بالنظم التقليدية.

٣- المؤشرات المؤسسية والحوكمية

أ- **مستوى التكامل بين الجهات المحلية:** عدد الشراكات الفاعلة بين الجمعيات الأهلية، المجالس المحلية، والقطاع الخاص عبر منصات رقمية موحدة.

ب-**نضج البنية التحتية الرقمية:** تغطية الإنترنت وجودة الاتصال في القرية أو الحي، وعدد نقاط النفاذ المجتمعي المتاحة.

جـ-**فاعلية آليات المتابعة والتقييم:** نسبة البيانات المحدثة في الوقت الفعلي ودقتها في المنصات الرقمية.

د-**معدل الامتثال لمعايير الحماية والخصوصية:** عدد الانتهاكات أو الشكاوى المتعلقة

ببيانات المستفيدين.

٤- المؤشرات البيئية (ذات صلة بالتنمية المستدامة)

أ- **الاستثمار في مشروعات خضراء محلية:** عدد المبادرات التي وجهت لدعم الزراعة المستدامة أو الطاقة النظيفة في القرية/الحي.

ب-**خفض استهلاك الموارد التقليدية:** تقليل الاعتماد على الأدوات الكتابية والورقية أو الإجراءات الميدانية لصالح المعاملات الرقمية.

جـ-**تحسن إدارة النفايات المجتمعية:** عدد حملات النظافة أو إعادة التدوير التي نُسقت رقميًا بدعم التكافل الاجتماعي.

ثالث عشر: نماذج وممارسات لتجارب دولية وعربية في تطبيق التكافل أو التضامن الاجتماعي

فيما يلي عرض لأهم مجموعة من النماذج والممارسات لمجموعة من التجارب الدولية والعربية في تطبيق التكافل والتضامن الاجتماعي. وذلك على النحو التالي:

١- تجارب عالمية ناجحة

أ- **(منصة أعط مباشرة) GiveDirectly أفريقيا والولايات المتحدة**

تُعدّ منصة GiveDirectly من أبرز المبادرات الرقمية التي توظف التقنية لتحويل الأموال مباشرة إلى المحتاجين دون وسطاء، عبر استخدام الهواتف المحمولة وحسابات الدفع الإلكتروني. أثبتت الدراسات أن هذا النموذج عزز الشفافية وخفّض تكاليف التوزيع الإداري بنسبة ملحوظة، كما مكّن المستفيدين من توجيه الموارد حسب احتياجاتهم الفعلية (Haushofer & Shapiro, 2016, pp. 1973–2042).

ب-تجربة منصة نحن نستطيع WeChat الخيرية (الصين)

استغلت شركة Tencent القاعدة العريضة لمستخدمي تطبيق WeChat لإنشاء منصة للتبرعات الرقمية تتيح المشاركة المباشرة في المبادرات الاجتماعية. وقد أدى دمج خاصية الدفع السريع مع الحملات الخيرية إلى رفع حجم التبرعات الفردية وتحقيق سرعة استجابة قياسية في حالات الكوارث (Zhang & Wang, 2020, pp. 427–444).

جـ-(برنامج صندوق الابتكار الاجتماعي) Social Innovation Fund الاتحاد الأوروبي

يوفر هذا الصندوق الدعم للمشاريع الرقمية التي تدمج الابتكار الاجتماعي مع التحول الرقمي لتعزيز التنمية المحلية. وقد مكّن من تمويل مشاريع شبابية وريادية تسعى لتطوير حلول تقنية لمعالجة الفقر والبطالة في المدن الصغيرة (European Commission, 2019).

٢- مبادرات عربية ومحلية

أ-منصة إحسان (المملكة العربية السعودية)

تُعد منصة إحسان نموذجًا رائدًا في المنطقة العربية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في العمل الخيري، حيث توفر قاعدة بيانات شاملة لتحديد الفئات المستحقة وضمان وصول الدعم بسرعة وشفافية. ساعدت المنصة في زيادة حجم التبرعات وتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات الخيرية (الحربي، ٢٠٢٢ ص ص٥٥-٧٨).

ب-تجربة "مبادرة ١٠٠ مليون وجبة" (الإمارات العربية المتحدة)

اعتمدت المبادرة على منصات الدفع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي لتوفير وجبات غذائية للمحتاجين في أكثر من ٣٠ دولة، وحققت سرعة استجابة غير مسبوقة من المتبرعين من الأفراد والمؤسسات (الشامسي، ٢٠٢١ ص ص٢٣- ٤١).

جـ-منصة "كرامة" للتحويلات النقدية (مصر)

توظف المنصة الرقمية "كرامة" أنظمة الدفع الإلكتروني لدعم الفئات الأكثر فقرًا ضمن برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، مما ساعد على تقليل الفجوات التنموية بين المناطق الحضرية والريفية (World Bank, 2018).

يتضح مما سبق إن النماذج العالمية والعربية في مجال التكافل الاجتماعي الرقمي تكشف عن إمكانات هائلة لتوظيف التكنولوجيا في تعزيز العدالة الاجتماعية ودعم التنمية المحلية المستدامة. وقد أثبتت هذه المبادرات أن النجاح لا يرتبط فقط بحداثة الأدوات الرقمية، بل بقدرتها على تحقيق الشفافية، وبناء الثقة المجتمعية، وتوجيه الموارد بكفاءة نحو الاحتياجات الحقيقية. كما يتضح أن الدمج بين الابتكار التقني والحوكمة الرشيدة يُعدّ شرطًا أساسيًا لضمان استدامة هذه الجهود.

ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الاستراتيجيات لا يخلو من تحديات تقنية واجتماعية وتشريعية قد تعيق انتشارها أو تحد من فعاليتها. ومن هنا، تأتي أهمية تسليط الضوء على أبرز هذه المعوقات واستعراض سبل معالجتها لضمان ترسيخ التكافل الاجتماعي الرقمي كدعامة حقيقية للتنمية المحلية المستدامة.

رابع عشر: تحليل النجاحات والتحديات المتعلقة بالتجارب العالمية والعربية لتطبيق التكافل الاجتماعي الرقمي

١- **النجاحات:**

أ- تحسين سرعة الاستجابة ودقة استهداف الفئات المستحقة.

ب-زيادة الشفافية والثقة المجتمعية بفضل تتبع الموارد إلكترونيًا.

جـ-توسيع المشاركة المجتمعية عبر المنصات الرقمية وتقليل التكاليف التشغيلية.

٢- التحديات:

أ-الفجوة الرقمية وضعف البنية التحتية في بعض المناطق.

ب-ضعف الوعي الرقمي والخوف من اختراق الخصوصية.

جـ-صعوبات التمويل وضمان الاستدامة على المدى الطويل.

خامس عشر: التحديات والمعوقات التي تطبيق استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي

فيما يلي يُمكن استعراض مجموعة من التحديات والمعوقات التي تعوق تطبيق استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي. وذلك على النحو التالي:

١- التحديات التقنية

يواجه التكافل الاجتماعي الرقمي عقبات تقنية متعددة، أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية في العديد من المناطق النامية، الأمر الذي يحدّ من إمكانية وصول الفئات المستهدفة إلى المنصات الرقمية بسهولة. لا توجد برامج أكاديمية لتأهيل وتدريب الإخصائيين الاجتماعيين على ممارسة التكنولوجيا الرقمية في العمل المجتمعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تمثل قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية أحد أهم المخاطر، حيث تؤدي أي ثغرات إلى فقدان الثقة المجتمعية في هذه المبادرات. كذلك، قد تفتقر المنصات الرقمية في بعض الدول إلى معايير التشغيل البيني(Interoperability) التي تسمح بربط مختلف قواعد البيانات لتعزيز الكفاءة والشفافية (فودة، ٢٠٢٢ ص ص٣٣- ٥٢ ; Al-Khouri, 2021, pp. 627-641)

٢- التحديات الاجتماعية

تظهر تحديات اجتماعية تتمثل في ضعف الوعي الرقمي لدى بعض الفئات المستهدفة، إضافة إلى الفجوة الرقمية بين الأجيال أو بين المناطق الحضرية والريفية. كما تُثار مخاوف بشأن فقدان الطابع الإنساني المباشر للعمل الخيري نتيجة اعتماد الوسائط الرقمية. هذه العوامل قد تحد من تقبّل المجتمعات المحلية للتحول الرقمي في التكافل الاجتماعي، إذا لم تُقترن المبادرات الرقمية ببرامج توعية وتأهيل فعّالة (البكري، ٢٠٢١ ص ص٨٨- ١٠٥ ; Salem, 2018, pp. 44-61)

٣- التحديات المؤسسية والتشريعية

تعاني بعض الدول من غياب الأطر القانونية الواضحة التي تنظم عمل المنصات الخيرية الرقمية،

مما يؤدي إلى تداخل الأدوار بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. كما قد تفتقر المبادرات الرقمية إلى سياسات تمويل مستدامة أو نماذج حوكمة رشيدة، الأمر الذي يجعلها عرضة للتعثر بعد انطلاقها بفترة قصيرة (منصور، ٢٠٢٢ ص ص١٢٠- ١٤١ ; World Bank, 2020)

بناء على ما سبق، يتضح من تحليل التحديات التقنية والاجتماعية والمؤسسية أن التكافل الاجتماعي الرقمي، رغم إمكاناته الكبيرة، لا يمكن أن يحقق أثره التنموي الكامل دون معالجة تلك المعوقات بجدية. فتعزيز البنية التحتية الرقمية، والعمل على تصميم برامج أكاديمية لتأهيل وتدريب الإخصائيين الاجتماعيين على ممارسة التكنولوجيا الرقمية في العمل الاجتماعي بصفة عامة والعمل المجتمعي بصفة خاصة (بالي، محمود. ٢٠٢٥، ص ص١٤٣- ١٧٢) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحماية البيانات، إلى جانب رفع الوعي المجتمعي ووضع أطر تشريعية واضحة، يشكّل ركائز أساسية لتفعيل هذا النموذج وضمان استدامته. ومن هنا تأتي أهمية النظر إلى هذه التحديات كفرص للإبداع والابتكار وليست مجرد عقبات. إن تجاوز هذه الصعوبات يمهد الطريق أمام التكافل الاجتماعي الرقمي ليصبح رافعة حقيقية للتحول الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما سوف يتم تناوله فيما يلي من خلال استشراف آفاق المستقبل واستكشاف الفرص التنموية الواعدة في ظل تطبيق استراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي.

سادس عشر: آفاق المستقبل والفرص التنموية

فيما يلي يُمكن استشراف آفاق المستقبل والفرص التنموية لاستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

١- التكافل الاجتماعي الرقمي كرافعة للتحول الاقتصادي والاجتماعي

يُتوقع أن يشكّل التكافل الاجتماعي الرقمي منصة لتعبئة الموارد وتحقيق الشمول المالي والاجتماعي، مما يتيح تحسين مستوى الخدمات المقدمة للفئات المهمشة ويسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية. كما أنه يدعم بناء اقتصاد رقمي أكثر كفاءة من خلال توجيه المساعدات بشكل سريع وشفاف. هذه الاستراتيجية تساعد المجتمعات المحلية على تعزيز قدرتها على التكيّف مع الأزمات مثل الجوائح أو الكوارث الطبيعية (منصور، ٢٠٢١ ص ص٧٧- ٩٥ ; Tapscott, D., & Tapscott, A., 2016)

كما أنه من المتوقع أن تُسهم البرامج الأكاديمية المتقدمة في كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية (البرامج البينية بين كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وكليات الذكاء الاصطناعي) (بالي، محمود. ٢٠٢٥، ص ص١١٣- ١٤٧) في إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم لاستخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن مختلف مجالات الممارسة المهنية. ويشمل ذلك تنمية مهاراتهم في توظيف هذه التقنيات لتفعيل التكافل الاجتماعي بوصفه استراتيجية محورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى

المجتمعات المحلية الصغيرة كالقرى والأحياء.

٢- فرص الدمج بين الذكاء الاصطناعي والعمل المجتمعي

يفتح الذكاء الاصطناعي آفاقاً واسعة لتطوير أدوات التكافل الاجتماعي الرقمي، مثل تحسين استهداف المستفيدين، والتنبؤ بالاحتياجات الاجتماعية المستقبلية، ورصد الأداء في الوقت الفعلي. كما يمكنه المساعدة في تقييم أثر البرامج بدقة أكبر عبر تحليل البيانات الضخمة (الزبيدي، ٢٠٢٢ ص ص٥٤- ٧٢ ; Brynjolfsson & McAfee, 2017)

٣- سيناريوهات مستقبلية لتعزيز التنمية المحلية المستدامة

تتجه السيناريوهات المستقبلية إلى دمج التكافل الاجتماعي الرقمي في الخطط الوطنية للتنمية، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإيجاد منصات تشاركية تعتمد على الحوكمة المفتوحة. كما يُتوقع توسع دور العملات الرقمية المخصصة للأعمال الخيرية، وتحويل هذه الاستراتيجية إلى أداة فاعلة في تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة المباشرة في صياغة أولوياتها التنموية (الجبوري، ٢٠٢٣ ص ص١٠١- ١٢٢ ; Schwab, 2017)

٤- ممارسة التكافل الاجتماعي الرقمي كإستراتيجية على مستوى المجتمعات المحلية الصغيرة (القرى- الأحياء) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يُعد تبنّي مفهوم التكافل الاجتماعي الرقمي مدخلًا استراتيجيًا ينبغي على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع المجتمعات والمنظمات اعتماده لتعزيز التضامن الاجتماعي في المجتمعات المحلية الصغيرة. ويتطلب ذلك توظيف المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية لتشكيل شبكات دعم أكثر كفاءة واستدامة، من خلال إنشاء قواعد بيانات دقيقة تمكّن من توجيه الموارد مباشرة إلى الأسر الأكثر احتياجًا على مستوى القرى والأحياء. وفي هذا الإطار، يُوصى بالاستفادة من البرنامج المصري "تكافل وكرامة" كنموذج تطبيقي، عبر إنشاء مراكز فرعية لهذا البرنامج داخل القرى والأحياء، تستهدف إعادة هيكلة آليات الدعم الاجتماعي، والتحول من المساعدات العينية التقليدية إلى تحويلات نقدية رقمية دقيقة تستند إلى بيانات اجتماعية موثوقة، بما يسهم في تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وترسيخ أسس التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية الصغيرة.

وإلى جانب دورها في تحسين كفاءة توجيه الموارد، تسهم إستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي في تعزيز القدرات الفنية والتكنولوجية للأخصائيين الاجتماعيين، وتمكينهم من دعم أهالي المجتمعات المحلية في تنظيم جهودهم المشتركة لمواجهة التداعيات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والحد من المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الفقراء في القرى والأحياء، بما يعزز التكافل الاجتماعي ويدعم مسارات التنمية

المستدامة (بالي، محمود. ٢٠١٧، ص ص٢٨٣- ٣٤٤)

يتضح مما سبق إن استعراض آفاق المستقبل والفرص التنموية لاستراتيجية التكافل الاجتماعي الرقمي يؤكد أن العالم يتجه نحو مرحلة جديدة من التضامن الإنساني المعزَّز بالتكنولوجيا. لم يعد العمل الاجتماعي مقتصراً على المبادرات الفردية أو الجهود التقليدية، بل أصبح جزءاً من منظومة رقمية متكاملة قادرة على استشراف الاحتياجات، وتحقيق الكفاءة، وتعزيز الشفافية. إن تحويل هذه الاستراتيجية من مشروع ناشئ إلى ركيزة أساسية للتنمية المحلية المستدامة يتطلب إرادة سياسية، وبنية تشريعية داعمة، واستثمارات في البنية الرقمية وبناء القدرات البشرية. وعند تحقق هذا التكامل، يصبح التكافل الاجتماعي الرقمي أكثر من مجرد أداة لتقديم المساعدة؛ بل يتحول إلى محرك استراتيجي يعيد صياغة مفهوم التنمية، ويمكّن المجتمعات المحلية من قيادة مسيرتها نحو العدالة والازدهار.

سابع عشر: الفرص المتاحة لتعزيز التكافل الرقمي

١- تزايد انتشار الهواتف الذكية والإنترنت بين غالبية فئات الشعب.

٢- دعم المؤسسات الدولية للتحول الرقمي.

٣- توفر أدوات الذكاء الاصطناعي لتوجيه الموارد بدقة أكبر.

ثامن عشر: النتائج والتوصيات

١- النتائج الرئيسة

أ- **قصور التكافل الاجتماعي التقليدي** يتجلى في ضعف القدرة على تحديد الاحتياجات بدقة، وبطء الاستجابة، وقلة الشفافية في إدارة الموارد.

ب-**التكافل الاجتماعي الرقمي** يُمثل نموذجًا مبتكرًا يقوم على منصات إلكترونية ذكية، ويحتاج إلى بنية تحتية رقمية قوية، وأطر حوكمة واضحة.

جـ-**الأدوات الرقمية والمنصات الإلكترونية** تمكّن من إدارة الموارد بكفاءة عالية، وزيادة المشاركة المجتمعية، وخفض التكاليف التشغيلية.

د-**الأطر المؤسسية والقانونية والأخلاقية** شرط أساسي لإنجاح الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات وضمان الشفافية والثقة المجتمعية.

هـ-**التحديات الرئيسة** تتمثل في الفجوة الرقمية، ضعف الوعي المجتمعي، صعوبات التمويل، ومخاوف الخصوصية، لكنها قابلة للمعالجة عبر برامج تدريب ودعم حكومي ومؤسسي.

و-**مؤشرات الأداء (KPIs)** يجب أن تقيس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، مثل: سرعة

الاستجابة، وعدالة التوزيع، وحجم المشاركة المجتمعية، ومعدلات الاستدامة المالية.

ز-**دور الأخصائي الاجتماعي** حيوي في تفعيل الاستراتيجية من خلال بناء القدرات الرقمية للمجتمع، وتنسيق الجهود بين الأفراد والمؤسسات، وضمان تكامل الأبعاد الاجتماعية مع الحلول التقنية.

٢- **التوصيات العملية**

أ- **إنشاء منصات رقمية محلية** متكاملة لجمع البيانات وتنسيق المبادرات الخيرية والتطوعية.

ب-**تطوير برامج تدريب رقمية** للأخصائيين الاجتماعيين والقيادات المحلية لزيادة مهاراتهم التقنية والإدارية.

جـ-**إصدار تشريعات وأطر تنظيمية** تحمي البيانات وتعزز الثقة في نظم التكافل الرقمي.

د-**بناء شراكات فعالة** بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني لتوفير التمويل والدعم الفني.

هـ-**إطلاق حملات توعية رقمية** لنشر ثقافة التكافل الاجتماعي الرقمي بين السكان، وخاصة في المناطق الريفية.

و-**اعتماد نظام متابعة وتقييم دوري** باستخدام مؤشرات أداء كمية ونوعية لقياس أثر الاستراتيجية وتحسينها بشكل مستمر.

ز-**تشجيع الدراسات التطبيقية** لرصد التجارب المحلية والعالمية، واستخلاص أفضل الممارسات القابلة للتطبيق في القرى والأحياء.

خاتمة:

تؤكد هذه الورقة أنّ الانتقال من أساليب التكافل الاجتماعي التقليدية إلى إستراتيجية رقمية متكاملة لم يعد خيارًا ترفيًا، بل ضرورة تفرضها المتغيرات التكنولوجية ومتطلبات التنمية المحلية المستدامة. فقد أظهرت النتائج أن التكافل الاجتماعي الرقمي يمثل نموذجًا مبتكرًا قادرًا على تحسين دقة تحديد الاحتياجات، تسريع الاستجابة، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد، شريطة توفير بنية تحتية رقمية قوية وأطر حوكمة مؤسسية وقانونية وأخلاقية واضحة.

كما بيّنت الورقة أنّ التحديات الماثلة، مثل الفجوة الرقمية وضعف الوعي وصعوبات التمويل، قابلة للمعالجة عبر الاستثمار في بناء القدرات الرقمية، ودعم حكومي ومؤسسي فعّال، إلى جانب إطلاق برامج تدريبية وحملات توعية تستهدف السكان والقيادات المحلية. ويبرز دور الأخصائي الاجتماعي بوصفه حلقة الوصل بين الأبعاد التقنية والاجتماعية، بما يضمن مواءمة الحلول الرقمية مع احتياجات المجتمع المحلي ويعزز استدامة الأثر التنموي.

وانطلاقًا من التوصيات العملية، فإن تبني منصات رقمية محلية متكاملة، وتطوير تشريعات لحماية البيانات، وبناء شراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، واعتماد مؤشرات أداء كمية ونوعية لقياس الأثر، تشكّل مرتكزات أساسية لتفعيل هذه الاستراتيجية. إنّ التكافل الاجتماعي الرقمي ليس مجرد أداة تقنية، بل رؤية تنموية شاملة تُعيد صياغة علاقة المجتمع المحلي بالتنمية، وتفتح آفاقًا جديدة لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية على مستوى القرى والأحياء.

المراجع المستخدمة في الدراسة

أولاً: المراجع العربية

١. أبو زيد، أحمد. (2021). *فقه القيم في العمل الاجتماعي الرقمي*. القاهرة: دار السلام.

٢. البكري، محمد. (٢٠٢١). *أثر الثقافة المجتمعية على تبني المنصات الرقمية في العمل الاجتماعي*. مجلة التنمية البشرية، ٧(3).

٣. الجبوري، يوسف. (٢٠٢٣). *السيناريوهات المستقبلية للعمل الخيري الرقمي في العالم العربي*. *مجلة الدراسات الاستراتيجية*، ٨(1).

٤. الحربي، فهد. (2021). *التنمية المحلية في عصر التحول الرقمي*. الرياض: دار الرشد.

٥. الحربي، عبد الله. (٢٠٢٢). *التحول الرقمي في العمل الخيري السعودي: دراسة تطبيقية على منصة إحسان*. مجلة التنمية الاجتماعية، ١٥(2).

٦. الزبيدي، أحمد. (٢٠٢٢). *الذكاء الاصطناعي والعمل الخيري: تطبيقات ورؤى مستقبلية*. المجلة العربية للذكاء الاصطناعي، ٣(1).

٧. الشامسي، ناصر. (٢٠٢١). *أثر الحملات الرقمية في تعزيز العمل الإنساني: دراسة حالة مبادرة ١٠٠ مليون وجبة* .المجلة العربية للعمل التطوعي، ١٠.(1)

٨. القرضاوي، يوسف. (2010). *دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي*. القاهرة: مكتبة وهبة.

٩. اللويحق، عبد الله بن محمد. (2015). *مفهوم ونطاق التكافل الاجتماعي*. الرياض: دار ابن الجوزي.

١٠. النعيمي، خالد. (2020). *التقنيات المالية الإسلامية: الفرص والتحديات*. دبي: مركز جمعة الماجد.

١١. بالي، محمود علي عطية. (٢٠١٨). إستراتيجية التكافل الاجتماعي كمدخل لتنظيم أهالي المجتمع المحلي للتخفيف من حدة مشكلات الفقراء المترتبة على ارتفاع الأسعار. جامعة حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. ٤٣ (٧٢).

١٢. بالي، محمود علي عطية. (يوليو ٢٠٢٥). *الإخصائي الاجتماعي الرقمي: دليل تدريبي في تحليل احتياجات المجتمعات والمنظمات وتخطيط برامج العمل باستخدام أدوات رقمية*. مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية الإلكترونية: ١ (٧).

١٣. بالي، محمود علي عطية. (يوليو ٢٠٢٥). *تصميم برنامج أكاديمي لإعداد أخصائي اجتماعي ذكي (AI)على مستوى بكالوريوس الخدمة الاجتماعية: نهج حديث في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية*. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية الإلكترونية: ٥ (٢٢).

١٤. حنفي، حسن. (٢٠١٧، ٣٠ سبتمبر). *مفهوم التكافل الاجتماعي*. صحيفة الاتحاد الإماراتية.

١٥. زيدان، عبد الكريم. (2015). *أحكام الذمة المالية في الشريعة الإسلامية*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٦. عامر، عبد السلام. (٢٠١٦، ١٣ يوليو). *مفهوم التكافل الاجتماعي والمشروعات الصغيرة*. مجلة ديوان العرب.

١٧. عبد الغفار، محمد. (2019). *القيم الاجتماعية والتحول الرقمي في العالم العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٨. علي، عبد الحميد. (2018). *التكافل الاجتماعي في العصر الرقمي: دراسة في فقه الواقع*. القاهرة: دار الفكر العربي.

١٩. فودة، خالد. (٢٠٢٢). *الأمن السيبراني والعمل الخيري الرقمي: المخاطر والحلول*. المجلة العربية للتحول الرقمي، ٤(1).

٢٠. منصور، حسين. (٢٠٢٢). *التشريعات المنظمة للعمل الخيري الرقمي في العالم العربي*. المجلة العربية للسياسات العامة، ٥(1).

٢١. منصور، سامي. (٢٠٢١). *التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية المحلية*. مجلة الاقتصاد الجديد، ١٢(2).

Secondly: English references

1. Al-Khouri, A. M. (2021). *Digital transformation in social services: Challenges and prospects*. Journal of Social Service Research, 47(5).
2. Botsman, R., & Rogers, R. (2011). *What's Mine Is Yours: The Rise of Collaborative Consumption*. New York: Harper Business.
3. Brynjolfsson, E., & McAfee, A. (2017). *Machine, platform, crowd: Harnessing our digital future*. W. W. Norton & Company.
4. Castells, M. (1996). *The Rise of the Network Society*؛ van Dijk, J. (1991). *De Netwerkmaatschappij*.
5. Castells, M. (2010). *The Rise of the Network Society* (2nd ed.). Oxford: Wiley-Blackwell.
6. EarthsGuards. (n.d.). *Social Protection and Digital Transformation: Arab Models for Smart Support Reform.*
7. ESCWA. (2022). *Social protection reform in the Arab region*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.
8. Deganis, I., Zohouri Haghian, P., Tagashira, M., & Alberti, A. (2025). *Leveraging digital technologies for social inclusion*. UN DESA Policy Brief.
9. DigIN Report. (2023). *Digital inclusion to improve people's lives and promote sustainable development: Case studies from Türkiye*. ResearchGate.

10. Durkheim, É. (1997). *The Division of Labour in Society* (W. D. Halls, Trans.). New York: Free Press. (Original work published 1893).
11. European Commission. (2019). *Social innovation as a driver of inclusive growth*. Brussels: EU Publications.
12. Fukuyama, F. (1995). *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press
13. Haushofer, J., & Shapiro, J. (2016). The short-term impact of unconditional cash transfers to the poor: Experimental evidence from Kenya. *Quarterly Journal of Economics*, 131(4).
14. International Institute for Sustainable Development (IISD). (2020). *What is sustainable development?* Retrieved from https://www.iisd.org
15. Janssen, M., Charalabidis, Y., & Zuiderwijk, A. (2012). *Benefits, adoption barriers and myths of open data and open government*. Information Systems Management, *29*(4).
16. Maryani, E. (n.d.). *Developing Social Solidarity through Digital Media*. Jurnal Komunikasi ISKI.
17. Murray, R., Caulier-Grice, J., & Mulgan, G. (2010). *The Open Book of Social Innovation*. London: NESTA.
18. Nosratabadi, S., Atobishi, T., & HegedHus, S. (2023). *Social sustainability of digital transformation: Empirical evidence from EU-27 countries*. arXiv. https://arxiv.org/abs/2305.16088
19. OECD. (2020). *Measuring the Digital Transformation: A Roadmap for the Future*. Paris: OECD Publishing.
20. OECD. (2019). *Measuring the social economy: Framework and indicators*. Organisation for Economic Co-operation and Development.
21. Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster.
22. Radovanović, I., & Noll, J. (2020). Digital Literacy Key Performance Indicators for Sustainable Development. Social Inclusion, 8(2), 151–167. https://doi.org/10.17645/si.v8i2.2587
23. Salem, F. (2018). *The digital divide and social inclusion in the Arab region*. Arab Policy Institute Reports, 3(2).
24. Schwab, K. (2017). *The fourth industrial revolution.* Currency.
25. Sen, A. (1999). *Development as Freedom*. New York: Knopf.
26. Stilgoe, J., Owen, R., & Macnaghten, P. (2013). Developing a framework for responsible innovation. *Research Policy, 42*(9).
27. Sustainability-Directory.com. (2025). *How does digital inclusion promote inclusive development?* Retrieved from https://sustainability-

directory.com/question/how-does-digital-inclusion-promote-inclusive-development/

28. Tapscott, D., & Tapscott, A. (2016). *Blockchain Revolution: How the Technology Behind Bitcoin is Changing Money, Business, and the World*. New York: Penguin.
29. UN DESA. (2025). *Digital cooperation and partnerships for digital inclusion*. United Nations.
30. UNDP. (2018). *Digital Transformation for Development*. New York: United Nations Development Programme.
31. UNDP. (2021). *Local governance and sustainable development*. United Nations Development Programme.
32. United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. United Nations.
33. van den Hoven, J., Vermaas, P. E., & van de Poel, I. (Eds.). (2015). *Handbook of Ethics, Values, and Technological Design*. Dordrecht: Springer.
34. World Bank. (2018). *Building resilience through social protection in Egypt: Takaful and Karama programs*. Washington, DC: World Bank Group.
35. World Bank. (2020). *Digital social protection: Expanding access to support*.
36. World Bank. (2020). *Regulating digital finance for social impact*. Washington, DC: World Bank Group.
37. World Commission on Environment and Development. (1987). *Our common future*. Oxford University Press. Conceptualizing Digital Government for Social Solidarity, 2024.
38. Zhang, L., & Wang, Y. (2020). *Digital philanthropy in China: Case study of WeChat donation platforms*. Asian Journal of Communication, 30(5).